المحاضرة رقم (10): مدخل إلى اقتصاد السوق وتحولاته

تمهيد:

إنَّ مصدَرَ نشأةِ العولمةِ أصلُ ومِحورُ ارتكازِهَا هو الإقتصاد، مفهوماً ومضمُوناً ونتائج، قبل أن تَظهَرَ وتتشكَّلَ العولمةُ السِّياسيةُ والثقافيةُ والاجتماعية، على أساسِ أنَّ الاقتصادَ هو قاعدةُ بناءٍ للنِّظامِ الرأسماليّ في الدُّول الغربية، وهذا التحوُّلُ في اقتصادِ السُّوقِ اجتاحَ بما في ذلكَ الدُّولَ العربيةَ ودولَ العالمِ الثالِث، فأصبحنا نسمعُ عن الاقتصادِ جديد هو الاقتصاد الحر ومن خلالِ هذِهِ المُحاضرةِ سوف نتعرفُ على:

- ⇦ مميزات اقتصاد العولمة (الاقتصاد الحر).
- ⇦ تأثيرات الاقتصاد الحر على الدول العربية.
- ⇦ مظاهر العولمة الاقتصادية ومتطلباتها التربوية في البلدان العربية.

اولا:مميزات اقتصاد العولمة:

إنَّ اللَّافِتَ في النِّظامِ الرأسماليّ العالميّ الجديد، أنَّ المعرفةَ أعادت صياغَةَ نَمَطِ التطُّورِ والتنميةِ في الاقتصادياتِ الرأسمالية، حيثُ صارت المعرفةُ المصدَرَ الرئيسيَّ في الإنتاجيةِ من خلالِ دورِ التفاعُل بين المصادِرِ المعروفةِ التقنية، بهدفِ إيجادِ تقنيةٍ تُمكِّنُ من معالجَةِ المعلوماتِ في اقتصادِ السُّوقِ القائِمِ على رفعِ الرِّبح. (ربيحي، 2007، ص: 15)

وما يُميِّزُ اقتصادَ العولمةِ هو التحوُّلُ من الاقتصادِ الحقيقيّ القائِمِ على الإنتاجِ ومقدارِ العملِ الذي يُبذلُ فيه إلى اقتصادٍ ماليٍّ يتعاملُ مع الأوراقِ من سنداتٍ ومُضارباتٍ وأسهُم، أو ما يُطلقُ عليهِ الاقتصادُ اللَّاماديُّ أو الرَّمزي، وكذا صِياغةُ العلاقاتِ الاقتصاديةِ في قالبٍ اقتصادي، بدليلِ تنامِي فعاليةِ "مُنظمةِ التجارة العالمية" التي أصبحت تتمتَّعُ بسلطةِ إلزامِ الدُّولِ باتفاقياتها ومواثيقها، وغدتِ المعُوناتُ الاقتصاديةُ محورَ العلاقاتِ الدوليةِ بين الدُّول الكُبرى ودولِ العالمِ الثَّالث، ثم إعطاءُ "الاتحاد الأوربي" الأولويةَ للعامِلِ الاقتصاديّ في صِياغةِ علاقاتٍ تعاوُنيةٍ. (علي، 2009، ص: 35)

لذلك، فهدفُ العولمةِ هو تحويلُ العالمِ إلى عالمٍ يهتمُّ بالاقتصادِ أكثر من حياتِه، وتعميمُ الثقافةِ الاستهلاكيةِ وفرضِها على العالمِ لبيعِ السِّلعِ والخدماتِ على الناس، وجعلِ السُّوقِ بقيمتِهِ المادية أنموذجاً عالمياً لتنظيمِ الحياةِ المُجتمعية، وكمرجعيةٍ للحُكمِ على كُلِّ شيء؛ وفي هذا السِّياق، يُشيرُ "**ستربرغ**"

"**Sternberg**" إلى فكرةِ التغيير الاقتصاديّ السَّائِد، الذي يقومُ على جعلِ صِناعاتِ الدُّولِ والأقاليمِ تعملُ في اقتصادٍ عالميّ واحد، بفضلِ التحوُّلاتِ التي تمرُّ بها الرأسمالية من حيث:

01- تأثيرُ المجتمعِ الصِّناعيّ على تشكيلِ رغباتِ المُستهلكين.

02- إعتمادُ الصِّناعاتِ على المعلوماتِ وسُرعةِ تدفُّقها بين دُولِ اقتصادِ المعرفة.

03- إستخدامُ السُّوق العالمية للإخلالِ بالتوازُنِ في السُّوق الوطنية، واتخاذُ السُّوقِ المُنافِسة مجالاً لاصطيادِ القوى الاقتصاديةِ والسِّياسية لدمجها مع قُوى العولمة.

04- توسيعُ العُمُلات بين بُلدانٍ مُتعددة الجنسيات، مِمّا يجعلُها تُشاركُ في ثقافاتٍ مُتعدِّدةٍ في اقتصادٍ عالمي.

05- يعملُ التمويلُ المُتزايدُ للتِّجارةِ إلى تفكيكِ البُنى والمعاني التقليديةِ للتنظيماتِ وسُلطة الحكومة.

06- ظهورُ مؤسساتٍ أو شركاتٍ عملاقةٍ لقطاعِ الأعمال، لها قُدرةٌ بيروقراطيةُ عاليةٌ تهيمِنُ على الحكوماتِ الوطنية، وتحويلِ العاملين إلى مكانيكيين، والموظفينَ إلى تدوينِ البيانات.

07- ظهورُ مجتمعٍ صناعيٍّ عالمي، يتجاوزُ الجنسياتِ والثقافاتِ، أين أخذ مكانُ العملِ يُهددُ العشائر والأعرافَ والأديان. (محمد، 2011، ص: 73-74)

ثانيا:تأثيرات الاقتصاد الحر على الدول العربية:

اما في البلاد العربية، أخذ الاقتصادُ الإنتاجيُّ يتداخلُ مع الاقتصادِ الرِّبحيّ الذي يُضعِفُ الطَّلبَ على المعرفة، ويُهدر فرص إنتاجِها محلياً، ويحُولُ دون توفُّرِ المُقوماتِ اللَّازمةِ لاقتصادِ المعرفة؛ ومن جهةٍ أُخرى، تخضعُ العولمةُ الاقتصاديةُ للقيمِ والمعاييرِ الوطنيةِ العالمية، وبما أنَّ النُّخبَ الوطنيةَ الاقتصاديةَ الوطنيةَ لا تُمكِّنُها قُدُراتها وإمكانياتُها من المُنافسة، فتلجأُ إلى سياسةِ الغِشِّ والتزويرِ والنَّصبِ والشِّراء غيرِ المشروع والمضاربة، حتى يُمكنها البقاءُ في السُّوق، وقد ينتجُ عن كُلِّ ما سبق ما يلي:

01- إتساعُ فجوةِ الغِنى بين الدُّولِ الرأسماليةِ ودُولِ العالمِ الثَّالث.

02- على المُستوى المحلي تُركِّزُ الثورةُ والقوةُ بين نسبةٍ قليلةٍ من السُّكان، بينما يعيشُ الآخرون في فقرٍ مُدقع.

03- التهاونُ في المصالِحِ الوطنيةِ وتباطؤُ جهودِ التَّنمية. (زيتون، 2005، ص: 184)

04- هيمنةُ الشركاتِ العِملاقة على ثرواتِ البُلدان الفقيرة، مِمّا جعَلَ كوكبَ الأرضِ سوقاً واحدة، ونشرُ حضارةِ السُّوقِ المُعولَم.

05- تحويلُ الإعلامِ والمعلوماتيةِ إلى جُزءٍ من البُنيةِ الاقتصاديةِ العالميةِ التي تُهيمِنُ على الاقتصادياتِ الوطنية، فأصبحتِ المعرفةُ واستخدامُ تقنيةِ المعلوماتِ والاتصالاتِ أداةً مُهمةً لاقتصادٍ جديد، مِمّا شكَّلَ ضَغطاً على نُظُمِ التَّربيةِ العربيةِ كي تستجيبَ لَهَا، غير أنَّ عدَمَ قُدرتها على الاستجابةِ أفقدَهَا التوازُن مع نفسها ومع مُجتمعاتها، مِمّا يتطلَّبُ إيجادَ نُظُمٍ حديثةٍ وأساليب تعليمٍ وتعلُّمٍ مُتطورةٍ كي تستجيبَ لتحولات السُّوق، وتمُدُّ الإنسانَ المُعولَمَ بمواصفاتٍ ومهاراتٍ جديدةٍ وقُدُراتٍ ابتكاريةٍ وإبداعيةٍ فريدة، حتى يستطيعَ أن يجِدَ فُرصةَ عملٍ في واقعٍ غير مُستقر، ويتكيَّفَ مع مُتغيّراتِ الوظائفِ والمِهنِ المُتاحة، ومُتابعةِ التغيُّراتِ المُتسارعةِ شريطةَ أن تستجيبَ نُظُم التعلُّمِ لاحتياجاتِ العولمةِ من حيثُ توفيرِ القُدُراتِ العلميةِ والمهاراتِ القادرةِ على المُنافسةِ عالمياً، قبل أن تكونَ محلياً حتى تستطيعَ الاقتصادياتُ المحليةُ البقاءَ والصُّمود

ثالثا:مظاهر العولمة الاقتصادية ومتطلباتها التربوية في البلدان العربية:

بيدَ أنَّ النُظُم التعليميةَ العربيةَ عَجزت أو فشِلت في الاستجابةِ لعولمةِ الاقتصادِ لعدّةِ أسباب:

01- سيطرةُ اقتصادِ السُّوقِ وثقافةِ السُّوق على جميعِ نشاطاتِ التعليم، أفقدتهُ قوَّتهُ الدّاخلية وحيويتهُ وانفتاحهُ وتفاعُلهُ مع إمكاناتِ مُحيطه.

02- إنَّ تغييرَ نُظُم التعليمِ في الدُّولِ العربيةِ المُوجهة بقوى عولمة الاقتصادِ الرأسماليّ لا يتمُّ إلا لمصلحتها، أي من حيثِ توظيفها لعولمةِ اقتصادياتِ الوطنية.

03- إنَّ الهدفَ الجوهريَّ لعولمةِ الاقتصاد، هو إيجادُ نُظُمٍ تعليميةٍ هشَّةٍ تنشُرُ الثقافةَ الاستهلاكيةَ بين النشءِ والشَّبابِ وليس إعدادَ المُنتجينَ والمُبدعين، وذلك طِبقاً لمبدإ تقسيمِ تعليمِ المراكزِ الرأسماليةِ ونُظُمِ تعليمِ الأطراف.

04- تغيراتُ العولمةِ الاقتصاديةِ سريعةٌ ومتلاحقة، ومن ثمة يسهّلُ استيعابُ أدوارِ نُظُمِ التربية العربيةِ والهيمنة عليها.

05- تُمارِسُ الدُّولُ الرأسماليةُ الكُبرى ضُغُوطاً شتَّى لتطوُّرِ نُظُم التعليم في الدُّولِ العربيةِ ودُول العالم الثالث، في الاتجاهاتِ التي تخدِمُ مصالحها داخلياً وخارجياً.

06- توسيعُ إشرافِ القطاعِ الخاص (المحلي والخارجي) على المؤسساتِ التعليميةِ ضمنَ مشاريعِهِ الاستثماريةِ لنشرِ الثقافةِ الاستهلاكيةِ المحكُومةِ بالقيمِ المادية. (محمد، 2011، ص: 90-91)

نشاط تقويمي:

01- عرّف اقتصاد السُّوق الحر؟

02- ما هي أهم تاثيرات تحولات اقتصاد السوق في البلدان العربية؟